

Distr.: General
17 March 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 17 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام من ممثلي أيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود أيرلندا والمكسيك، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، اطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في اليمن (انظر المرفق). ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون
الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى مجلس الأمن

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميريز
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 17 آذار/مارس 2021 الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي أيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع المعني بالحالة في اليمن، الذي عُقد في 2 آذار/مارس 2021

في 2 آذار/مارس 2021، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن اجتماعاً بشأن الحالة في اليمن. واستمع أعضاء الفريق إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن. وقدم ممثلون آخرون، منهم منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، وممثلون آخرون لفريق الأمم المتحدة القطري ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، معلومات إضافية أثناء المناقشة التي تلت الإحاطة. واختتم الاجتماع بلحمة عامة عن التوصيات الرئيسية، قدّمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبملاحظات إضافية أدلى بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

أسئلة أعضاء مجلس الأمن

سأل أعضاء مجلس الأمن عن خطط الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة الزيادة في إشراك المرأة في العملية السياسية ومفاوضات السلام، بما في ذلك ما يتعلق باحتمال وقف إطلاق النار، وعن غير ذلك مما ينبغي للمجلس أن يقوم به لتغيير الدينامية الحالية المتمثلة في استبعاد المرأة وتمثيلها تمثيلاً ناقصاً. وطرح الأعضاء أسئلة بشأن المواضيع التالية: أثر الجائحة والدمار الاقتصادي الناجم عن النزاع على النساء والفتيات، وما إذا كان الشركاء الدوليون يعالجون ذلك الأثر بفعالية ويضعونه في الاعتبار عند التخطيط للانتعاش؛ والهجمات التي تشن على النساء الناشطات سياسياً والمدافعات عن حقوق الإنسان؛ والمساءلة في حالات العنف ضد النساء والفتيات وحالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ والتقييم المحتمل لجدوى تنفيذ وتوطين خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي اعتمدت في الآونة الأخيرة؛ والتوجهات في أحوال النساء والفتيات المشردرات والمتضررات من تصاعد الأعمال العدائية في مأرب. وسأل أعضاء المجلس أيضاً عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، ومشاركتها في القوة العاملة، والتحديات التي تواجه المرأة من حيث الأمن الغذائي والصحة والتعليم، والكيفية التي تؤثر بها تلك العوامل على مشاركتها في الحياة العامة وعمليات صنع القرار. وختاماً، سأل أعضاء المجلس عما إذا كانت الاستجابة الإنسانية في التخطيط للمعونة الإنسانية وإيصالها في اليمن استجابة كافية، وعما إذا كانت الخدمات متاحة عموماً للناجيات من العنف القائم على نوع الجنس والمحتاجين إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.

النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع

- لم يطرأ تحسن فيما يتعلق بمستوى استبعاد المرأة اليمنية ونقص تمثيلها في عمليات صنع القرار والمبادرات السياسية ومفاوضات السلام منذ الاجتماع السابق لفريق الخبراء غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، في خمس جولات من المفاوضات المباشرة بشأن تبادل الأسرى وإطلاق سراحهم، التي نظمتها الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لم تشرك أطراف النزاع أي امرأة في أي وفد من وفودها، على الرغم من جهود الدعوة النشطة للغاية التي تقوم بها المجموعات والشبكات النسائية، بما فيها رابطة أمهات المختطفين، فيما يتعلق بهذه المسألة.

- لم تشمل الحكومة التي شُكلت مؤخراً أي امرأة بين وزرائها البالغ عددهم 24 وزيراً، مما أدى إلى حالة لم تحدث منذ عقدين من الزمن. ونتيجة لضغط المجتمع المدني اليمني والشركاء الدوليين، أعلنت الحكومة أنها ستنتظر في تعيين المزيد من النساء في مناصب نائبات الوزراء. ومن المفجع أن إحدى النساء القلائل اللواتي تم بالفعل تعيينهن نائبات وزراء قُتلَت في هجوم استهدف الحكومة الجديدة، ونُفذ في مطار عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020.
- في نيسان/أبريل 2020، عقدت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب المبعوث الخاص اجتماعاً افتراضياً داخلياً رفيع المستوى لوضع استراتيجية لدعم إشراك المرأة وتعميق سبل تناول المسائل والمنظورات الجنسانية في عملية السلام. وقُطعت التزامات بالتعجيل بالجهود المبذولة في هذا الصدد في جميع أقسام المكتب. وتم استعراض التقدم المحرز في التنفيذ بعد ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2020، وقُطعت التزامات جديدة بشأن عام 2021، تقوم على تحمل جميع موظفي مكتب المبعوث الخاص المسؤولية عن التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
- في تشرين الأول/أكتوبر 2020، تعهد المبعوث الخاص علناً بمنح المرأة مقاعد مخصصة غير قابلة للنقل خلال أي محادثات مقبلة.
- بالإضافة إلى ذلك، كلف مكتب المبعوث الخاص محللين يمينيين بارزين بإعداد ورقات ودراسات تتضمن آراء الخبراء بشأن التحليل الجنساني؛ وقام بزيادة وتوسيع نطاق اتصالاته المنتظمة مع النساء والشباب والمجتمع المدني في اليمن على مستويات متعددة، وذلك بسبل منها المنتديات والمشاورات الرقمية؛ وسيعمل على تعزيز قدرة مكتب المبعوث الخاص، بدعم من المانحين، قبل إدراج طلب للحصول على قدرات استشارية في مجال الشؤون الجنسانية في الميزانية العادية لعام 2022.
- بالإضافة إلى اتصالاته المنتظمة مع الفريق الاستشاري التقني المعني بالمرأة اليمنية، يعقد مكتب المبعوث الخاص اجتماعات شهرية مع المنظمات غير الحكومية الدولية، يتم خلالها تصميم وتنظيم حوارات دعماً لعملية السلام في اليمن. ويتمثل الهدف من تلك الاجتماعات في التشجيع على زيادة إشراك المرأة وتمثيلها في جميع الحوارات، وإدماج المسائل المتصلة بنوع الجنس في الوثائق الختامية والتقارير والتوصيات.
- تسعى الأمم المتحدة حالياً إلى التفاوض على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفتح ميناء الحديدة ومطار صنعاء، واستئناف العملية السياسية. ويعمل مكتب المبعوث الخاص بانتظام مع الجهات الفاعلة المجتمعية المعنية بسلامة المرأة اليمنية، المشاركة في مختلف المبادرات المحلية، ويقدم لها دعمه. ويسعى هذا التعاون إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز الأدوار الحاسمة التي تؤديها تلك الجهات الفاعلة في مجال سلامة المجتمعات المحلية، فضلاً عن مساندتها في أفق التوصل إلى وقف محتمل لإطلاق النار، لكي تكون أكثر استعداداً للمساهمة في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيزه حين يتم التوصل إلى الاتفاق.
- شكلت نساء من ستة أحزاب سياسية تجمعا وطلبن من المجتمع الدولي أن يحاورهن بانتظام، بالإضافة إلى حوار مع نساء من منظمات المجتمع المدني.

- سيتم تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالصعوبة نظرا لمحدودية القدرات والموارد اللازمة للتنفيذ. ومع ذلك، واستجابة لطلب الحكومة، تجري حاليا عملية تعيين خبير وطني وخبير دولي، بدعم من المانحين، ليكون مقر عملهما في عدن وليقوموا بدعم تنفيذ الخطة.
- في شمال اليمن، ينطوي العمل على القضايا الجنسانية وقضايا السلام على قيود ومخاطر متزايدة. ويواجه موظفو الأمم المتحدة وشركاؤهم المنفذون مضايقات وكثيرا ما يضطرون للمخاطرة بحياتهم من أجل مواصلة عملهم.
- انخفضت الخدمات التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس والصحة الإنجابية بنسبة 40 في المائة بسبب نقص التمويل، ولا توجد مؤشرات على أن الموارد التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين الأخير ستكون كافية للتمكين من استئناف الخدمات التي توقفت. وبتزايد طلب السلطات المحلية على دعم برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، ولكن نطاق عمل الأمم المتحدة يظل محدودا.
- تستهدف الاستجابة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة الفئات الأكثر ضعفا. وهي تشمل تقديم المعونة النقدية المتعددة الأغراض للأسر المعيشية التي تعولها النساء، خاصة في مواقع المشردين داخليا؛ والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للنساء والفتيات؛ والأماكن الآمنة والمراكز المجتمعية؛ وتقديم الدعم القانوني لحل المشاكل الأسرية المتعلقة بالملكية والميراث والسكن والأراضي؛ والجهود المبذولة لمراعاة الطرق التي يؤثر بها عدم المساواة بين الجنسين والتمييز بين الجنسين، بما في ذلك ضمن الأسر المعيشية، على انعدام الأمن الغذائي. ويناقش الفريق القطري للشؤون الإنسانية حاليا خيارات لتوسيع نطاق التدخلات في مأرب، وسينظر في سبل تلبية احتياجات النساء والفتيات في تلك المنطقة. أما حالة النساء والفتيات الإثيوبيات اللواتي يتم الاتجار بهن في مأرب، بما في ذلك الإفادات المتعلقة بالاسترقاق الجنسي، فهي تبعث على القلق بوجه خاص، إذ لم يخضع أي مسؤول للمساءلة عن التغاضي عن ذلك الاتجار أو الاستفادة منه.
- في حزيران/يونيه 2021، ستتاح لخبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فرصة لاستعراض التقرير الجامع للتقاريرين السابع والثامن لليمن. وينبغي للدول الأعضاء أن تثير المسائل التي نوقشت في اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي وأن تؤيد التقارير الموازية التي سيقدمها المجتمع المدني أيضا.
- ما فتئ مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع يرصد الحالة في اليمن منذ ست سنوات، إذ يلاحظ أن جميع الأطراف ارتكبت أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ولم يتعهد أي منها حتى الآن بالوقاية منه أو باتخاذ أي نوع من الإجراءات العلاجية بشأنه. وقد شملت التقارير حوادث عنف جنسي في أماكن الاحتجاز والحبس الاحتياطي، تعرضت لها نساء وفتيات على وجه التحديد. وأفيد أيضا عن حوادث تعرض لها الرجال والفتيات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين. كما سُجلت حالات عنف جنسي في مخيمات المشردين داخليا، في سياق عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن لأغراض الابتزاز، وفيما يتصل بالشبكات الإجرامية التي أنشأها المهربون. ويؤدي النزاع والحالة الإنسانية المتردية وتزايد خطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات واللجوء إلى آليات التكيف الصادرة

إلى تفاقم التمييز الجنساني القائم من قبل. ويحد التدمير الواسع النطاق للبنى التحتية الأساسية، مثل المستشفيات، من قدرة مقدمي الخدمات على الاستجابة لأكثر احتياجات السكان إلحاحاً، ويشمل ذلك الناجين من العنف الجنسي. وفي حين أن قلة التقارير تجعل من الصعب الحصول على الصورة الكاملة، فإن بعض التقديرات تشير إلى زيادة كبيرة في العنف القائم على نوع الجنس وزواج الأطفال منذ عام 2015، إلى جانب استمرار أخطار "القتل دفاعاً عن الشرف"، وقمع النساء الناشطات سياسياً، وانسحاب المرأة والفتاة من الحياة العامة والتعليم، وحوادث انتحار النساء والفتيات نتيجة للصدمة النفسية التي لا تتم معالجتها. ولا تزال الخدمات المتاحة لضحايا العنف الجنساني غير كافية. ورحب المكتب باتخاذ قرار مجلس الأمن 2564 (2021) وبإضافة أحد الأفراد إلى قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014)، وذلك لأسباب منها تورطه في أعمال العنف الجنسي والاغتصاب ضد النساء الناشطات سياسياً وفي حوادث اختفاء النساء.

التوصيات

وردت التوصيات التالية إما من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، أو من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، أو من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن⁽¹⁾.

(أ) ينبغي أن يواصل أعضاء المجلس دعوة نساء المجتمع المدني اليمنيّات إلى تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن خلال اجتماعاته بشأن اليمن، وأن يراعي المذكرات الخطية والرسائل الواردة من الشبكات النسائية اليمنية؛

(ب) قبل استئناف العملية السياسية الرسمية، يمكن لأعضاء المجلس والشركاء الدوليين الآخرين أن يقوموا بالتنسيق مع الأمم المتحدة بشأن الرسائل المشتركة من أجل الدعوة إلى تمثيل المرأة بشكل مباشر على أساس الهدف الأدنى البالغ 30 في المائة، المتفق عليه خلال الحوار الوطني لعام 2013؛

(ج) يمكن لأعضاء المجلس أن يطلبوا إلى مكتب المبعوث الخاص وغيره من كيانات الأمم المتحدة العاملة في اليمن أن يعمموا موجزًا كتابيًا لخططهم والتزاماتهم فيما يتعلق بتعزيز إشراك المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عام 2021؛

(د) ينبغي لمجلس الأمن، عند تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، أن يدعو البعثة إلى الحرص على التحوار بانتظام مع طائفة متنوعة من المنظمات النسائية في جميع مجالات عملها، وعلى تقديم تقرير عن نتائج تلك الاتصالات؛

(هـ) ينبغي لمجلس الأمن أن يدين علناً أعمال العنف السياسي ضد المرأة والتهديدات والاعتداءات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن، وأن يشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المادي لحمايتهن وتمكينهن من الحصول على الدعم القانوني والخدمات الأساسية، وعلى دعوة الأطراف إلى قطع التزامات بالتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛

(1) هذه التوصيات عبارة عن اقتراحات مقدّمة في الاجتماع من المشاركين التابعين للأمم المتحدة، أو هي مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، ولكنها ليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

(و) ينبغي لمجلس الأمن أن يشدد على ضرورة وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وأن يصر على الإشارة صراحة في اتفاق وقف إطلاق النار إلى احتياجات ووجهات نظر المدنيين المتعلقة بالحماية، وخاصة منهم من يعيشون في أشد حالات الهشاشة، مثل الأشخاص المشردين داخلياً، والأقليات الجنسية والجنسانية، والنساء والفتيات. وينبغي أن يدعو أعضاء المجلس إلى مشاركة المرأة في مواصلة وتعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار، حالما يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه؛

(ز) ينبغي لأعضاء المجلس أن يذكروا المجتمع الدولي بتحديد أولويات التمويل لدعم المبادرات المحلية لبناء السلام التي تتخذها المرأة على مستويي المسار الثاني والمسار الثالث، وأن يؤكدوا أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة، وعلى إدماج المنظورات الجنسانية، وضرورة وضع استراتيجيات لحماية النساء المشاركات في تلك الجهود؛

(ح) في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014)، ينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا النظر في إدراج أسماء الأفراد الآخرين الذين يحددهم فريق الخبراء على أنهم مسؤولون عن قمع النساء بوسائل منها استخدام العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛

(ط) ينبغي أن يدعم أعضاء المجلس عملية نشر مستشارين في مجال حماية المرأة، وقدرات مكرسة لتنسيق الأنشطة المتصلة بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، بما في ذلك تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، والتنسيق مع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية من أجل توفير الخدمات المتعددة القطاعات، وتيسير إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للناجين، وتعزيز مساءلة الجناة، وإشراك أطراف النزاع في جهود الوقاية؛

(ي) ينبغي لأعضاء المجلس أن يشجعوا على التقيد التام بالتزامات الدول الأعضاء بموجب معاهدة تجارة الأسلحة؛

(ك) ينبغي لأعضاء المجلس أن يدعموا، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوفير الموارد لها، بسبل منها دعم وتمويل مجموعة متنوعة من الجماعات المعنية بحقوق المرأة على الصعيدين دون الوطني والمحلي، وإشراكها في عملية السلام؛

(ل) ينبغي لأعضاء المجلس أن يؤكدوا على الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة الإنسانية في اليمن من أجل الإدماج التام للاعتبارات الجنسانية وإعطاء الأولوية للخبرات والموارد اللازمة لتلبية احتياجات النساء والفتيات والتصدي لتزايد مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك بين المشردين داخلياً واللاجئين في اليمن، وفتح الحوار مع الرجال والفتيان بهدف دعم تمكين النساء والفتيات وإشراكهن في القرارات الحيوية التي تتخذها الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية؛

(م) ينبغي لأعضاء المجلس أن يشجعوا المجتمع الدولي وجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على إعطاء الأولوية للتمويل المرن من أجل دعم مبادرات بناء السلام المحلية التي تتخذها المرأة، وذلك بسبل منها دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وإتاحة المزيد من ذلك التمويل للمنظمات في اليمن، وحث المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث الدولية والوطنية على أن تحرص على الإدماج المتواصل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أعمالها اليومية.

وأعرب الرئيس المشارك عن شكرهما للمبعوث الخاص وجميع المشاركين والتزاماً بمتابعة ما أثير خلال الاجتماع من مسائل هامة.